Information received from Jordan

رد الجهات المختصة الأردنية حول تطبيق البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف 1994 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة

1. تؤكد وزارة الداخلية على التزام المملكة الأردنية الهاشمية الراسخ بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة المبادئ المتعلقة بحماية المدنيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وذلك انسجاماً مع التزاماتها الدولية ونهجها الإنساني الثابت. وفي هذا الإطار، شكل استقبال المملكة لأعداد كبيرة من اللاجئين نموذجاً عملياً لالتزامها بالمبادئ الإنسانية المرتبطة بحماية الأشخاص الفارين من النزاعات المسلحة وآثارها الإنسانية. فرغم التحديات الاقتصادية والضغوط الكبيرة على البنية التحتية والخدمات الأساسية والموارد الوطنية، استمرت المملكة في توفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين، بالتعاون مع المنظمات الدولية والأممية ذات العلاقة، وبما يعكس احترامها للمبادئ الإنسانية ذات الصلة بحماية المدنيين وقت النزاعات المسلحة.

2. تؤكد المملكة التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية باعتباره من المبادئ الإنسانية المستقرة في القانون الدولي، حيث تحرص الجهات المختصة على عدم إعادة أي شخص إلى مناطق قد يتعرض فيها لخطر النزاع المسلح أو الاضطهاد أو المعاملة اللاإنسانية، وذلك وفقاً للتشريعات الوطنية النافذة وبما يراعي الاعتبارات الإنسانية والأمنية ذات العلاقة. وتواصل وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز نشر أحكام القانون الدولي الإنساني والتوعية بها، من خلال البرامج التدريبية وورش العمل والدورات المتخصصة التي تنفذ بالتعاون مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة، والتي تستهدف موظفي الوزارة، وبما يسهم في تعزيز مفاهيم حماية المدنيين واحترام الالتزامات الإنسانية الناشئة أثناء النزاعات المسلحة.

انتهى